



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

ICSFT

الموضوع: التمييز في التعليم

المقدمة:

يتناول هذا التقرير المبسط مجموعة عناوين تتحدث عن التمييز الطائفي الذي تقوم به السلطات البحرينية في السلك التربوي والتعليمي، وذلك وفقاً لما تمكنا من رصده حتى تاريخه.

فعلى الرغم من أن الباب الثاني من البند (ثانياً) من ميثاق العمل والوطني ينص على المساواة بين المواطنين والعدالة وتكافؤ الفرص، وأن المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة. إلا أن الممارسات التي تقوم بها السلطة على أرض الواقع لا تدل على ذلك، بل إن السلوكيات القائمة تمعن في تمييز فئة عن فئة أخرى.

أولاً : التمييز في المناصب العليا التربوية والتعليمية:

في السنوات الخمس الأخيرة وبالتحديد منذ فبراير من العام 2011 زادت وزارة التربية والتعليم في البحرين من مستوى التمييز المذهبي بنسبة كبيرة وبصورة واضحة في المناصب التربوية والتعليمية العليا ، ولم يعد تمييزها خافياً على أحد في البلاد ، فلو استعرضنا المناصب العليا والأسماء التي تشغلها ، سنكتشف حجم التمييز المذهبي الواسع في مناصب وزارة التربية والتعليم العليا بكل وضوح ، والإقصاء المفضوح للغالبية العظمى للكوادر التربوية والتعليمية المنتمية للمذهب الشيعي عن مواقع اتخاذ القرار ، والدليل من موقع الوزارة الرسمي الذي لا يمكن لأحد إنكاره أو التشكيك فيه.

ثانياً : التمييز في المناهج الدراسية:

التركيبة الديمغرافية لسكان مملكة البحرين حسب التقارير الدولية ، يمثل الشيعة نسبة تزيد عن 65 % ، ومن الطبيعي أن تكون نسبة الطلبة والطالبات الشيعة في مدارس البلد هي الأكبر بين العدد الكلي لطلبة البحرين ، ومن غير الطبيعي ألا يكون لمذهبهم أي وجود فقهي أو عقائدي في مناهج التربية الإسلامية وليس لها وجود تاريخي في المناهج التاريخية التي تدرس في المدارس والجامعات البحرينية بنسبة تصل إلى صفر في المئة ، ويجبر الطلبة والطالبات الشيعة على دراسة المناهج الدينية وفق المذاهب السنية ، ومن دون أن يكون لهم الحق في إبداء رأي مذهبهم في بعض القضايا الفقهية والعقائدية والتاريخية ، وإذا ما حاولوا تبين رأي مذهبهم يتهموا بإثارة النزعات



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

ICSFT

الطائفية ويتعرضون إلى المحاسبة الشديدة ، وهذا السلوك يراد منه فصل الطلبة والطالبات الشيعة عن أخوانهم وأخواتهم الطلبة والطالبات السنة ، عقائدياً وفقهياً وتاريخياً وثقافياً ونفسياً ، ومنع إطلاع الطلبة والطالبات البحرينيين السنة على الثقافة الشيعية بصورة ممنهجة ، وتعتمدت وزارة التربية والتعليم في إقصاء الكوادر التربوية والتعليمية الشيعية وعدم إشراكهم في تأليف المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية والجامعية ، كاللغة العربية واللغة الإنجليزية والعلوم والرياضيات والمواد الاجتماعية والتربية الإسلامية ، كل ممارسات وزارة التربية والتعليم في مجال التأليف ومحتويات المناهج الإسلامية والتاريخية تدل دلالة واضحة على ترسيخ التمييز الطائفي ، المجرم في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان.

ثالثاً: التمييز في التوظيف:

تقارير وزارة التربية والتعليم التي أصدرتها في بداية العام الدراسي 2016 / 2017 ، تشير إلى وجود 1573 عاطلاً تربوياً (جميعهم من الطائفة الشيعية) ، وقد جاء في إجابة وزير التربية والتعليم على السؤال النيابي أن 3110 تم توظيفهم من المتطوعين غير المؤهلين تربوياً وتعليمياً ، بعيداً عن معايير التوظيف التي تطبقها على العاطلين التربويين الجامعيين الشيعة ، وفي نفس الوقت قالت في تصريح لها أنها قامت بتوظيف أجنبي ، وهم الآن حسب تصريحات الوزارة يمثلون 20 % من عدد القطاع التعليمي الكلي الذي يصل عدده إلى 23 ألف موظفاً.

رابعاً: التمييز في الترقيات:

في كل عام دراسي تعلن وزارة التربية والتعليم عن مسابقات الترقية ، فيتقدم لها المئات من المعلمين الشيعة ، ويجتاز منهم المئات كل خطوات المسابقات ، ولكنهم يبعدوا عن الترقيات من دون ذكر الأسباب ، فإذا طلبوا من الوزارة ممارسة الشفافية في هذا المجال ، لا تسجيب لطلبهم وتتجاهلهم تماماً ، وقد تكررت هذه المشكلة طوال السنوات الخمس الأخيرة . عندما تغيب الشفافية في الترقيات والتوظيف بمؤسسة التعليم فإن ذلك يؤشر على التمييز ، وعندما يتم تنقيح المدرسين من مناصب إلى مناصب أخرى أقل ، فإن ذلك يؤشر على التمييز ، ولا أحد يستطيع أن يقول أن ذلك غير تمييز ، ويبقى عنوان التمييز بارزاً و لم تثبت الوزارة من خلال ممارساتها ضد الشيعة عكس ذلك.

خامساً: التمييز في البعثات الدراسية:

في العام 2011 ، وللمرة الأولى منذ سنوات رفضت وزارة التربية والتعليم في البحرين نشر نتائج توزيع البعثات الجامعية في الصحف المحلية ، وحصرت معرفة النتيجة على الطلاب ، كل طالب على حده ، بإدخال رقمه السري ، إلى موقع الوزارة على الإنترنت.



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

ICSFT

العام 2011 هو العام الذي شهد انطلاق الاحتجاجات السياسية 14 فبراير، وحملة القمع الدمويّة ضدّها.

جاء هذا القرار هو الآخر ضمن هذه الحملة، بل ضمن رؤية استراتيجية استندت بشكل واضح ومباشر على مؤامرة تقرير البندر، في محاولة لتسريع كل خططها التي وضعت قبل 2006. استمرّت المؤامرة 5 سنوات، والنتيجة آلاف الطلاب الذين إما استنزفت أموال أهاليهم، أو تهجّروا، أو درسوا ما لا يرغبون فيه ثم فشلوا، أو تأخروا في الدراسة، أو تركوها كلياً! لقد تحطّم مستقبل العديد منهم، وصار ظلاماً!

في العام 2015، عدد الذين لم يحصلوا على أي من رغباتهم الثلاث الأولى، من طلاب لوحة الشرف، بل من الطلاب الذي تزيد معدّلاتهم عن 99%، بلغ حداً مجنوناً، أثار ثائرة الناس! بعضهم حتّى لم يحصل على أي بعثة: مجرد منحة دراسية مقدارها 400 دينار (1058 دولار) لا تغطي 10% من تكاليف الدراسة في أي جامعة!

جلىة عبد الجليل حسن، صاحبة الترتيب الحادي عشر مكرر على البحرين، الأولى على مدرستها، والحاصلة على معدل 99.2%، لن تدرس الطب. مع أن الوزارة أعطت زميلاتها الثلاث، التي اشتركن معها في ذات الترتيب (الحادي عشر)، بعثات لدراسة الطب في جامعة الخليج العربي والكلية الإيرلندية للجراحين!

وقبل عامين حرمت أختها من الحصول على بعثة الطب أيضاً واضطر أهلها لتدريسها على حسابهم الخاص وليس بإمكانهم أن يدفعوا للثنتين.

وبخلاف الطالبة المتفوّقة فاطمة محمد علي، لم تحصل شريكها في المركز السابع عشر على لوحة الشرف، زينب السيد محمد مهدي، على بعثة الطب هي الأخرى!

مصطفى، ابن المعتقل محمد علي رضي، أحد الرموز الـ 14، ابتعث بداية إلى السجن!، كي يقضي ما تبقى له من عقوبة (انتقام)، بعد أن أدين بـ"التجمهر"، وحكم بالسجن 3 أشهر. اختار مصطفى أن يدخل سجنه في شهر رمضان 2015، لكي يحافظ على كل ما تبقى من أمل في اللحاق بالدراسة الجامعية.



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

ICSFT

مصطفى المتفوق بنسبة 98.8%، والذي كان مرشحاً لبعثات ولي العهد، اضطرَّ مرتين: مرة حين دخل السجن بشهادة تفوقه، والمرة الأخرى حين حرّمته الوزارة من رغبته الأولى (دراسة الطب)، رغم أنه السابع على البحرين من الذكور، ورغم أن الوزارة خصّصت 11 بعثة طب لطلاب المدارس الحكومية (الذكور)! لم يقف الأمر عند المدارس الحكومية: اثنان من أرفع الطلاب المتفوقين في المدارس الخاصة، حاصلان على معدّل 99.9%، لم يحصلوا على الرغبة الأولى (بعثة الطب).

في المقابل كل هؤلاء التي تؤكّد الأرقام، والشواغر، والمعايير التعليمية، أنهم هم المستحقّون لبعثات الطب، حصل 3 طلاب معدّلاتهم هي: 94%، 93%، و 90%، على بعثات لدراسة الطب! طالبة نسبتها 97.7% لم تحصل على رغبته الأولى لدراسة الهندسة، بينما أعطيت زميلتها الحاصلة على نسبة 94% ذات البعثة، التي لم تكن رغبته الأولى!

يؤكّد مسح أجرته جهة مستقلة أن حوالي 77% من الطلاب الشيعة الذين تفوق معدّلاتهم الـ 95%، لم يحصلوا على رغبتهم الدراسية في البعثات! لم يكن بعيداً ذلك العام، الذي افتخرت فيه الوزارة بأنها منحت كل هؤلاء رغبتهم الأولى.

أما البقية، فأفضلهم حظاً، طالب في المسار العلمي (فيزياء، رياضيات)، يملأ كل الخيارات الإثني عشرة المتاحة، فيحصل على رغبته الأخيرة: تخصص "سياحة"! بينما ينتهي توزيع البعثات بشواغر في ذات التخصصات التي كان يرغب في دراستها!

كشفت برقية ويكليكيليس، كيف يتم ابتعاث طلاب بحرينيين إلى دول الخليج، السعودية على سبيل المثال:

تبعث سفارة المنامة إلى وزارة الخارجية السعودية رسالة تؤكّد فيها أن الطالب المرشح هو من عائلة سنّية معروفة!

دراسة مقارنة خلال 5 أعوام تكشف: 2015 هو الأعلى في نسبة التمييز الطائفي في توزيع البعثات الدراسية للمتفوقين

كشفت الدراسة أن العام 2015 شهد أعلى مستوى للتمييز في البعثات على أساس طائفي فاحش، وذلك بناءً على دراسة مقارنة مع الأعوام السابقة الخمسة أعدها الفريق، وهي الأعوام 2011 و 2012 و 2013 و 2014 و 2015.

وأكد في دراسته على أن التمييز المتصاعد الذي تتخذه السلطة ضد المتميزين والطلبة المتفوقين يمثل طعنة في مستقبل الوطن فهؤلاء هم بناء الوطن وكوادره، وإذا كان التمييز يمارس معهم بهذا الحجم مع تميزهم وجهودهم



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

الواضحة فكيف بالآخرين من شباب البحرين ومواطنيها الذين يمارس التمييز ضدهم في الوظائف والفرص التعليمية والترقية والتطور المهني وفي كل الخدمات.

وأشار الفريق إلى أنه أجرى دراسة مقارنة على الطلبة الذين تتراوح معدلات التراكمية بين 95%-99% في الأعوام الخمسة الدراسية الماضية بالنسبة إلى توزيع البعثات الرغبات الدراسية، فكانت النتيجة وجود تمييز طائفي بحجم مهول.

(1) في العام 2011-2012 أجريت الدراسة على 166 طالب وطالبة، فكانت النتيجة كالتالي:

- حرمان 21% من المتفوقين من البعثة
- حصول 18% منهم على الرغبة الدراسية الأولى
- حصول 4% منهم على الرغبة الدراسية الثانية
- حصول 7% منهم على الرغبة الدراسية الثالثة
- حرمان 49% من الرغبات الثلاث الأولى الدراسية
- حرمان 1% منهم من البعثة والمنحة الدراسية

(2) في العام 2012-2013 أجريت الدراسة على 101 طالب وطالبة، فكانت النتيجة كالتالي:

- حرمان 25% من الطلبة والطالبات من البعثة
- حصول 7% منهم على الرغبة الدراسية الأولى
- حصول 3% منهم على الرغبة الدراسية الثانية
- حصول 9% منهم على الرغبة الدراسية الثالثة
- حرمان 54% منهم من الرغبات الثلاث الأولى الدراسية

(3) في العام 2013-2014 أجريت الدراسة على 108 طالب وطالبة

- حرمان 10% منهم من البعثة
- حصول 30% منهم على إحدى الرغبات الثلاث الدراسية
- حرمان 60% منهم من الرغبات الثلاث الأولى الدراسية

(4) في العام 2014-2015 أجريت الدراسة على 109 طالب وطالبة

- حرمان 8% منهم من البعثة
- حصول 17% منهم على الرغبة الدراسية الأولى
- حصول 6% منهم على الرغبة الدراسية الثانية



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

- حصول 8% منهم على الرغبة الدراسية الثالثة
 - حرمان 61% منهم من الرغبات الثلاث الأولى الدراسية
- (5) في العام 2015-2016 أجريت الدراسة على 146 طالب وطالبة تتراوح معدلاتهم التراكمية بين 95%-99.2%، فكانت النتيجة كالتالي:
- حرمان 33.6% من البعثة
 - حصول 17.8% منهم على الرغبة الدراسية الأولى
 - حصول 0.7% منهم على الرغبة الدراسية الثانية
 - حصول 4.1% منهم على الرغبة الدراسية الثالثة
 - حرمان 77.4% منهم من الرغبات الدراسية الثلاث الأولى

وأوضحت الدراسة أن العام 2015 – 2016 هو الأكثر تمييزاً بين الأعوام الدراسية الخمسة الماضية في توزيع البعثات والرغبات الدراسية، وتبين أن التمييز الطائفي حرم 127 طالب وطالبة من البعثات الدراسية من مجمل عدد الطلبة (630) في الأعوام الخمسة الماضية، وحرم 387 طالب وطالبة من الرغبات الثلاث الأولى الدراسية.

وكانت دراسة أعدها فريق في العام 2015 بينت أن 34% من أعلى الطلبة المتفوقين حرموا من البعثات، وشملت الدراسة 146 طالباً ممن معدلاتهم تفوق 95% وتبين أن نسبة من حرموا من الرغبة الأولى 82%، وتساءلت عن مصير 228 بعثة في التخصصات الطبية في ظل حرمان الكثير من الطلبة من رغبتهم في دراسة هذه التخصصات..

سادساً: التمييز في معهد البحرين للتدريب:

لقد مارست وزارة التربية والتعليم ضد الموظفين بمعهد البحرين للتدريب سياسة التمييز الطائفي الواضح، عبر نقل 70 موظفاً شيعياً إلى المدارس، وإحلال موظفين متدربين مكانهم من الطائفة السنية الكريمة

وكذلك مارست التهميش الحاصل للموظفين في مواقع عملهم الجديدة وتجريدتهم من مهمات وظائفهم، فضلاً عن التصرفات الاستفزازية من إدارة المعهد من خلال مرافقة حارس أمن معهم أثناء مراجعتهم، وتم استبعادهم من الترقيات والمميزات في الدرجة الوظيفية، بعد استبعاد نخبة أكاديمية ذات كفاءات عالية، وقد خاطبوا الجهات المعنية للتدخل في حل مشكلتهم وإنهاء معاناتهم.



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

ICSFT

ومن الإجراءات التي اتخذتها وزارة التربية والتعليم حيال الموظفين ومن دون سابق إنذار: «في 9 فبراير / شباط 2014 وأثناء خروج العديد من الموظفين الشيعة من المعهد يستوقفهم حارس الأمن ويبلغهم أنه آخر يوم لهم في المعهد، إذ أن هناك قراراً صادراً عن وزارة التربية بنقلهم لإحدى المدارس، من دون أن يسمحوا لهم بأخذ أغراضهم الشخصية الموجودة في مكاتبهم، بالإضافة إلى بعض المستندات والمبالغ المالية التابعة للطلبة، وكان أحدهم في إجازة رسمية، وأنيطت مهام عمله إلى إحدى الأسوييات فضلاً عن تغيير الرقم السري لمكتبه، والغريب أنه تم انتداب عدد من المتدربين وإحلالهم مكان الموظفين السابقين، ويقدر عددهم بـ70 موظفاً.

وأفاد موظف آخر بأن «المتدربين يحصلون على المميزات والزيادة في الراتب، على رغم قلة الكفاءة والخبرة، كما أن الهيكل الوظيفي مجهول.»

قالت موظف ثالثة: «كنت أعمل في قسم اللغة الانجليزية، إلا أنه تم نقلي إلى قسم حديث ومهمش منذ أكثر من سنتين، بالإضافة إلى أن المكتب لا تتوفر فيه نافذة أو مكيف، وكأني في سجن، ما سبب لي أمراً.»

وتابعت «جاء قرار الوزارة بنقلي إلى إحدى المدارس بوظيفة فني إداري، إلا أن مهمات العمل التي أقوم بها لا تتوافق مع المسمى الوظيفي، فضلاً عن أن مصيرنا مجهول في وزارة التربية والتعليم، إذ لا يوجد نظام الدخول والانصراف، ولا تمتلك الوزارة أية بيانات لنا من ناحية التقييم أو ما شابه ذلك، وهو ما شكل ضغطاً نفسياً على الموظفين.»

من جانب آخر، انتقدت موظفة رابعة تعاطي وزارة التربية والتعليم، وقالت: «بدلاً من تكريمي على سنوات الخبرة التي أمتلكها والتي تفوق 4 سنوات متواصلة في مشروع تأهيل وتوظيف الخريجين الجامعيين بوزارة العمل وإخلاصي في خدمة الوطن، حيث كانت تعمل في جهتين حكوميتين وتبذل قصارى جهدها، إذ حصلت طوال سنوات خبرتي على درجة امتياز من خلال 3 مدراء تسلموا إدارة القسم، إلا أن الوزارة لم تضع ذلك في الحسبان، وعمدت إلى نقلي لمدرسة لقتل خبرتي في مجال المحاسبة.»

وتابعت «عند ذهابنا لاستلام القرار من الوزارة في قسم الموارد البشرية بالمنامة، اعترضت على المسمى الوظيفي وهو فني حاسب آلي بإحدى المدارس، إلا أنهم أبلغوني بأن أراجع رئيس التخطيط والقوى العاملة بالموارد البشرية، وأبلغني الأخير أنه سينظر في الدرجة الوظيفية التي كنت عليها، والشاغر الموجود في أي مدرسة بغض النظر عن المؤهل العلمي أو منطقة السكن، علماً أن تخصصي لا يتفق وطبيعة الوظيفة التي أنيط بها.»

وأضافت أنه بعد أن كانت تمتلك سنوات خبرة في مجال المحاسبة وإعداد القوائم المالية وإقفال الحسابات للمشروع لكل عام، ينتهي بها المطاف لأن يقتصر عملها في الوظيفة الجديدة بالمدرسة على الكتابة وتنبيت البرامج في الحاسب الآلي.



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

ورفع الموظفون رسالة شكوى إلى لجنة التظلمات بوزارة التربية والتعليم، وأهم ما جاء فيها أن «قرار النقل جاء مخالفاً لنص المادة (17) من المرسوم بقانون رقم 48 لسنة 2010 بإصدار قانون الخدمة المدنية، والتي تنص على أنه يجوز بقرار من السلطة المختصة بعد موافقة الديوان نقل الموظف أو ندمه أو إعارته أو إيفاده في مهمة رسمية وفقاً للضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية، على ألا يكون النقل أو الندب لوظيفة درجتها أقل من الوظيفة التي يشغلها.»

واعتبر الموظفون أن قرار النقل إلى الوظيفة الجديدة هو أقل من الوظيفة التي كانوا يشغلونها في معهد البحرين للتدريب، فضلاً عن أنها لا تتناسب والمؤهلات وسنوات الخبرة.

لقد عمدت وزارة التربية والتعليم بتنفيذ بعض القرارات والإجراءات على الموظفين الشيعة ، بسبب تعبيرهم عن آرائهم ، الذي كفله لهم الدستور وميثاق العمل الوطني ، والمواثيق والعهود الدولية التي وقعت عليها مملكة البحرين ، ما انعكس سلباً بصورة مباشرة على برامج المعهد التدريبية ، وما زال وضعهم الوظيفي معلقاً منذ عام 2011.